

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المقدمة | ٢ |
| المبحث الأول: التعريف بمؤسسات الاجتهاد الجماعي | ١٤-٤ |
| المطلب الأول: ماهية الاجتهاد الجماعي | ٤ |
| المطلب الثاني: مؤسسات الاجتهاد الجماعي في صدر الإسلام | ٦ |
| المطلب الثالث: مؤسسات الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر | ١٠ |
| المبحث الثاني: دراسة نقدية لواقع مؤسسات الاجتهاد الجماعي | ٢٢-١٥ |
| المطلب الأول: ميزات مؤسسات الاجتهاد الجماعي | ١٥ |
| المطلب الثاني: عوائق مؤسسات الاجتهاد الجماعي | ١٨ |
| المطلب الثالث: مؤسسات الاجتهاد الجماعي واستشراف المستقبل | ٢١ |
| المراجع | ٢٣ |

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد تجرأ بعض الناس في العصر الحاضر على الفتوى، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا، وأحدثوا في المجتمع بلبلة وحيرة، أزعجت أهل العلم، وقضت مضاجعهم، فراحوا يبحثون عن حلول ناجعة لهذه الظاهرة الخطيرة، التي وجدت في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، ضالتها المنشودة، لنشر ما تقدمه في كثير من الأحيان، من تعسف في توجيه النصوص، وشذوذ في الرأي والاختيار، إلى أن اقترح بعض العلماء: تأسيس جهاز رقابي على القنوات القضائية يتولى مراجعة الفتاوى التي تُذاع على الناس، لمنع انتشار الفتاوى الشاذة، وذهب آخرون إلى الدعوة إلى وضع ميثاق شرف بين المتصدرين للفتوى يتضمن أهم القواعد والضوابط الضرورية للفتوى، يلتزم بها الجميع، على غرار قسم الأطباء والتزامهم.

وفي المقابل ظهرت كتابات تبعث على اليأس والقنوط، من خلال الحديث عن بعض عوائق الاجتهاد اليوم، دون تقديم حلول واضحة في الأذهان، وقابلة للتطبيق، مثل دعوى عجز الجامعات عن تكوين مجتهدين، مع أن الواقع يشهد أن الطاقات العلمية الموجودة اليوم في هذا العصر تفوق مثيلاتها في العصور الماضية، خصوصاً على مستوى التخصصات التي من شأنها أن تغني العمل الجماعي، الذي أصبح ضرورياً في الفتوى والاجتهاد.

وللخروج من هذا الوضع القلق، تعالت الدعوات من أهل العلم إلى الفتوى الجماعية، التي تصدر عن هيئات علمية مختصة بالفتوى، بل أصبح وجود مؤسسات علمية للفتوى من أولى الأولويات وأكدها.

ومن هذا المنطلق أردتُ -بعون الله- أن أتطرق للحديث عن مؤسسات الاجتهاد الجماعي، فكان عنوان بحثي: مؤسسات الاجتهاد الجماعي ما لها وما عليها.

وقد نظمت الحديث عن هذا الموضوع من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: التعريف بمؤسسات الاجتهاد الجماعي:

المطلب الأول: ماهية الاجتهاد الجماعي.

المطلب الثاني: مؤسسات الاجتهاد الجماعي في صدر الإسلام.

المطلب الثالث: مؤسسات الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر.

المبحث الثاني: دراسة نقدية لواقع مؤسسات الاجتهاد الجماعي:

المطلب الأول: ميزات مؤسسات الاجتهاد الجماعي.

المطلب الثاني: عوائق مؤسسات الاجتهاد الجماعي.

المطلب الثالث: مؤسسات الاجتهاد الجماعي واستشراف المستقبل.

والله أسأل أن أوفق في عرض مباحث هذا الموضوع وأشكر جزيل الشكر أستاذنا المكرم

د. عبد الرحمن الكيلاني لتفضله بمراجعة البحث -فجزاه الله خيراً، وأدام فضله-.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسات الاجتهاد الجماعي:

المطلب الأول: ماهية الاجتهاد الجماعي:

الاجتهاد في اللغة هو: بذل الجهد واستفراغ الوسع في تحصيل أمر من الأمور التي تستلزم كلفة ومشقة. وفي الاصطلاح: عرّفه د. قطب سانو بأنه: "بذل الوسع العلمي المنهجي المنضبط، الذي يقوم به مجموع الأفراد الحائزين على رتبة الاجتهاد في عصر من العصور، من أجل الوصول إلى مراد الله، في قضية ذات طابع عام تمس حياة أهل قطر أو عموم الأمة، أو من أجل التوصل إلى حسن التنزيل لمراد الله في تلك القضية ذات الطابع العام على واقع المجتمعات والأقاليم والأمة"^(١).

وعرفه د. عبد المجيد السوسوه بقوله: "هو: "استفراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط، واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور"^(٢).

ويستفاد من هذين التعريفين عدة أمور أهمها ما يأتي:

- أولاً: إن الاجتهاد الجماعي يمارس من طرف جماعة وليس من طرف فرد، وأن هذه الجماعة هي أغلب العلماء المجتهدين أو أكثرهم وهذا ما يمكن أن يتحقق في مجمع فقهي.
- ثانياً: أن يكون الاجتهاد في كل عصر من العصور، وحسب الضوابط والمعايير العلمية.
- ثالثاً: يكون الهدف منه الوصول إلى مراد الله سبحانه وتعالى، دون محاباة أو مجاملات. لأن المقصود من الاجتهاد؛ هو: الوصول إلى الحكم الشرعي وليس إلى الحكم العقلي أو الحسي شأنه في ذلك شأن الاجتهاد الفردي.

(١) د. قطب مصطفى سانو، قراءة تحليلية في مجالات الاجتهاد الجماعي المنشود، ص ٢٠٩-٢١٨.

(٢) د. عبد المجيد السوسوه الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، ص ٤٦.

رابعاً: أن الاجتهاد لا يكون جماعياً إلا إذا نتج عنه حكم متفق عليه من معظم المجتهدين، وهو يختلف عن الإجماع، لأن هذا الأخير يشترط فيه اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد ﷺ، بينما الاجتهاد الجماعي يكفي فيه اتفاق مجموعة من المجتهدين أو معظمهم.

خامساً: أن الاجتهاد الجماعي يكون لصالح كل المجتمعات والأقاليم والأقطار الإسلامية. سادساً: أن هذا الاجتهاد يكون في الظنيات وليس في القطعيات شأنه في ذلك شأن الاجتهاد الفردي.

سابعاً: أن الاجتهاد الجماعي لا بد للحكم الصادر عنه بأن يكون بعد التشاور وتمحيص الآراء ومناقشة الأقوال، أما إذا حصل اتفاق بين آراء مجموعة من الفقهاء في حكم شرعي دون سابق تشاور ومناقشة فإن ذلك لا يسمى اجتهاداً جماعياً، وإنما هو توافق في الاجتهاد، وهو يختلف في هذا عن الإجماع، إذ لو حدث اتفاق جميع المجتهدين على حكم شرعي دون تشاور صح ذلك وعد إجماعاً.

المطلب الثاني: مؤسسات الاجتهاد الجماعي في صدر الإسلام:

لقد ظهرت أمثلة من الاجتهاد في عهد الرسول ﷺ يمكن أن نعتبرها من الاجتهاد الجماعي وذلك في الأمور الدينية والمصالح الدنيوية على السواء.

فمن الأمثلة التي يمكن إيرادها على الاجتهاد الجماعي في المسائل الدينية.

ما رواه مسلم وغيره في أسرى بدر عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: فلما أسروا الأسارى قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: "ما ترون في هؤلاء الأسارى؟" فقال أبو بكر: يا نبي الله! هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله ﷺ: "ما ترى يا ابن الخطاب؟" قلت: لا والله يا رسول الله! ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه، وتمكني من فلان (نسيب لعمر) فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت، ... الحديث^(١). وهذا تتشاور في جواز قتل الأسير أو أخذ الفدية منه، وهو أمر ديني.

وأما الأمثلة على الاستشارة في المصالح الدنيوية، وهو شكل من الاجتهاد الجماعي، فكثيرة: منها: مشاورته ﷺ الناس للخروج يوم بدر، فقد روى مسلم عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان، قال: فتكلم أبو بكر فأعرض عنه، ثم تكلم عمر فأعرض عنه، فقام سعد بن عباد فقال: إيانا تريد يا رسول الله! والذي نفسي بيده! لو أمرتنا أن نخيضاها البحر لأخضناها، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى برك الغماد لفعلنا، قال: فندب رسول الله ﷺ الناس^(٢).

(١) القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الاجتهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، برقم ١٧٦٣، ص ٩٦٩-٩٧٠.

(٢) المرجع السابق، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة بدر، برقم ١٧٧٩، ص ٩٨١-٩٨٢.

ومنها استشارة النبي ﷺ أصحابه في الخروج يوم أحد واستشارته ﷺ للصحابة في مصالحة غطفان يوم الخندق وغير ذلك.

ولقد لعب الاجتهاد الجماعي دوراً مهماً في عهد الصحابة رضي الله عنهم لملء الفراغ الكبير الذي أحدثته وفاة الرسول ﷺ، ولمواجهة الوقائع الجديدة والظروف الطارئة ومعالجتها بالاجتهاد البصير، مما ضيق من دائرة الخلاف وكفل للأمة القوة والوحدة ومواصلة التقدم والارتقاء، ومكن لحرية الرأي والنقد في المجتمع.

قال الإمام الزهري: "كان مجلس عمر بن الخطاب ﷺ مغتصاً من العلماء والقراء كهولاً وشباناً، وربما استشارهم فكان يقول: لا يمنع أحدكم حادثة سنه أن يشير برأيه فإن الرأي ليس على حادثة السن ولا على قدمه ولكن أمر يضعه الله حيث يشاء"^(١).

ويذكر ميمون بن مهران أن أبا بكر الصديق ﷺ كان إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى فإن وجد فيه ما يقضي به، قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه بقضاء؟ فرما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا أو كذا، فإن لم يجد سنة سنه النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به"^(٢).

ومن الأمثلة على الاجتهاد الجماعي في عهد الصحابة اتفاقهم على إقامة الخلافة، حيث اتفق الصحابة رضي الله عنهم على وجوب تعيين خليفة للرسول ﷺ وكذلك اتفقوا على وجوب تعيين خليفة لأبي بكر ثم لعمر ثم لعثمان، كما هو معلوم.

ومن ذلك فرض الخراج في عهد سيدنا عمر ﷺ، وذلك أنه لما فتحت بلاد العراق والشام اختلف الصحابة في قسمة هذه الأراضي على قولين:

(١) المالقي، أبو القاسم ابن رضوان، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، ص ١٥٥.

(٢) ابن القيم، أعلام الموقعين، ٤٩/١.

فرأي فريق أن تقسم الأرض على المجاهدين بعد تخميسها.

ورأي فريق، وعلى رأسهم عمر رضي الله عنه، وقف الأرض وإبقاءها في يد زارعيها مقابل خراج يدفعونه لبيت المال ليكون مورداً دائماً ينفق منه على المصالح العامة للمسلمين.

ولما اشتد الخلاف في المسألة اضطر إلى الاستشارة، فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا فيما بينهم ثم حكم في الأمر عشرة من الأنصار: خمسة من الخزرج وخمسة من الأوس، وقدم كل فريق لهم رأيه وحجته، ورجح المحكمون رأي عمر رضي الله عنه وحصل الاتفاق أخيراً عليه^(١).

ومن ذلك اتفاقهم على محاربة المرتدين وبدء حركة الفتوحات وتدوين الدواوين وجمع القرآن الكريم وغير ذلك.

ومن الأمثلة على الاجتهاد الجماعي في عصر التابعين ومن بعدهم ما جاء عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه كان يستعين بالشورى والاجتهاد الجماعي للتوصل إلى الحق، فقد روي أنه لما وُلِّي المدينة نزل دار مروان فلما صلى الظهر دعا عشرة من فقهاء المدينة، وهم إذ ذاك سادة الفقهاء، فلما دخلوا عليه أجلسهم، ثم حمد الله وأثنى عليه وقال: "إني إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه، وتكونون فيه أعواناً على الحق، ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم وبرأي من حضر منكم"^(٢).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، ٥٤/١٩ وما بعدها.

(٢) ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، ٢٥٧/٥.

ومن أمثلة ذلك ما حصل في بعض عصور الدولة الأموية في الأندلس أيام يحيى بن يحيى الليثي قاضي قضائها أن أنشئ مجلس للشورى للنظر في المشاكل الفقهية وكان أعضاء هذا المجلس في بعض الأوقات ستة عشر عضواً^(١)، وكان يلقب واحد منهم بالمشاور. واستمر الأمر على ذلك إلى أواخر القرن الثالث عشر الهجري حيث صدرت في تركيا الإرادة السلطانية بتأليف لجنة من مشاهير الفقهاء برئاسة وزير العدلية لوضع مجموعة من الأحكام منتقاة من فقه المذهب الحنفي، ومرتبعة بمباحثها على الكتب والأبواب الفقهية المعهودة، ولكن الأحكام فصلت بمواد ذات أرقام متسلسلة على طريقة القوانين الحديثة، وأكملت اللجنة عملها في غضون سبع سنوات، وأصدرتها تحت اسم "مجلة الأحكام العدلية" وأصبحت القانون المدني للدولة العثمانية والبلاد التابعة لها^(٢).

وبعد ذلك تألفت في البلاد الإسلامية العديد من اللجان الفقهية والقانونية لصياغة واختيار القوانين الشرعية وبخاصة في مجال الأحوال الشخصية، ثم كون الكثير من لجان الإفتاء والمجامع الفقهية لممارسة الاجتهاد الجماعي من جديد.

(١) د. عبد خليل، الاجتهاد الجماعي وأهميته في العصر الحديث، منشور بمجلة دراسات التي تصدرها الجامعة الأردنية، مجلد ١٤، العدد ١٠، ص ٢٢٢.

(٢) د. عمر الأشقر، تاريخ الفقه الإسلامي، ص ١٩٣.

المطلب الثالث: مؤسسات الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر:

إذا كان الاجتهاد الجماعي مظهراً معاصراً وحديثاً من مظاهر الاجتهاد، وضرورة للإفتاء في القضايا الفقهية المعاصرة؛ فإنه قد تجلّى في المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء المختلفة التي من شأنها أن تتيح للفقهاء والخبراء والباحثين الاجتماع والتشاور والتباحث في المسائل والقضايا المعاصرة للخروج باجتهاد جماعي أكثر شمولاً وأرجى توفيقاً إلى الحق من اجتهادات الأفراد، وإن كانت هذه الاجتهادات هي الأساس الذي يبنى عليه الاجتهاد الجماعي.

وأهم مؤسسات الاجتهاد الجماعي هي:

١ - مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف:

وهو أقدمها على الإطلاق؛ حيث أنشئ سنة ١٩٦١م بموجب القانون رقم (١٠٣) بشأن تطوير الأزهر، على أن يرأسه شيخ الأزهر، ويعين له أمين عام، ويضم عدة لجان متخصصة. ويتألف المجمع -كما تنص المادة رقم (١٦) من القانون المشار إليه- من خمسين عضواً من كبار علماء الإسلام، يمثلون كافة المذاهب الفقهية.

٢ - المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة:

وهو صرح عظيم أنشئ سنة ١٣٩٨هـ لدراسة أمور المسلمين الدينية والفقهية، والنظر في الوقائع الجديدة لإصدار أحكام بشأنها في ضوء الاجتهاد الجماعي. ويتكون من رئيس ونائب له وعشرين عضواً من العلماء المتميزين في الفقه والأصول من مختلف الأقطار الإسلامية. وينعقد مرة كل سنة لبحث القضايا المطروحة وإصدار القرارات والبيانات بشأنها.

٣ - مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر (التعاون حالياً) الإسلامي بجدة:

وهو من أكثر المجامع تأثيراً ونشاطاً. وقد كان قرار إنشائه سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، وعقد اجتماعه التأسيسي سنة ١٤٠٣هـ. ويضم في عضويته علماء كباراً من مختلف الدول الإسلامية، بالإضافة لعدد من الخبراء في كافة المجالات. وصدرت عنه مئات البحوث المتميزة وعشرات القرارات والتوصيات في العديد من القضايا الفقهية المعاصرة.

٤ - مجمع الفقه الإسلامي بالهند:

أنشئ سنة ١٩٨٨م، ويشارك في ندواته عدد كبير من العلماء، أغلبهم من الهند.

٥ - مجمع الفقه الإسلامي بالسودان:

أنشئ سنة ١٤١٩هـ، ويضم أربعين عضواً من كبار علماء السودان، بالإضافة إلى هيئة استشارية من ممثلي المجامع الفقهية الأخرى من خارج السودان.

٦ - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث:

وهو هيئة علمية مستقلة تم تأسيسها سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. ومقرها مدينة دبلن في أيرلندا.

٧ - مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

وهو مؤسسة علمية تهدف إلى بيان الحكم الشرعي فيما يعرض للأقليات المسلمة في أمريكا. وقد عقد الاجتماع التأسيسي له في واشنطن سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٨ - دار الإفتاء المصرية:

وهي هيئة علمية عريقة يرأسها فضيلة المفتي، الذي كان يلقب في السابق بمفتي الديار المصرية، وحالياً مفتي جمهورية مصر العربية.

ويرجع تاريخها إلى ما يقرب من مائة وعشرين سنة؛ حيث أنشئت سنة ١٨٩٥م بأمر من الخديوي عباس حلمي، وكان أول من تولاهما الإمام محمد عبده رحمه الله. وإن كانت مصر لم تخل قبلها من مفت، بل مفتين للمذاهب الأربعة.

٩ - لجنة الفتوى بالأزهر الشريف:

وهل لجنة تتبع الأزهر الشريف للنظر في استفتاءات المواطنين، وما يعرض عليها من قضايا ومسائل.

١٠ - هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية:

أنشئت بالأمر الملكي سنة ١٣٩١هـ بهدف إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر لبحثه وتقديم الرأي الشرعي فيه.

وتصدر عن الأمانة العامة للهيئة مجلة متخصصة تتضمن بحثاً وفتاوى شرعية وقرارات.

١١ - اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

وهي متفرعة عن هيئة كبار العلماء، ومهمتها إعداد البحوث وتهيئتها للمناقشة من قبل الهيئة، بالإضافة إلى إصدار الفتاوى.

وقد طبعت لها مجلدات عديدة من الفتاوى في كافة المجالات.

١٢ - قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت:

وهو تابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

وقد صدر عنه عدة مجلدات من الفتاوى الشرعية^(١).

وهناك لجان وهيئات فتوى أخرى في مختلف البلاد الإسلامية في سوريا والعراق والأردن والإمارات والمغرب وغيرها.

هذا بالإضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية التابعة للمصارف الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية المنتشرة في البلاد العربية والإسلامية، وأهمها: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية العالمية للزكاة التابعة لبيت الزكاة في دولة الكويت، والهيئة الشرعية ببنك دبي الإسلامي، وبنك الراجحي، وبنك البركة، وبنك البلاد، والمستثمر الدولي، وغيرها.

وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدولة البحرين، التي أصدرت "المعايير الشرعية" التي أقرها المجلس الشرعي للهيئة، وهو يضم مجموعة كبيرة من الفقهاء والاقتصاديين البارزين.

كل تلك المجامع والهيئات أدت -ولا تزال- دوراً بارزاً ومؤثراً في الاجتهاد الجماعي في القضايا المعاصرة في المعاملات المالية والاقتصادية والمجالات الطبية ونوازل العبادات وأحكام الأسرة والجنايات، بالإضافة للعديد من المجالات الاجتماعية والسياسية وغيرها، من خلال ما تقوم به من استكتاب للعلماء في القضايا المطروحة، ثم عرض ما توصل إليه كل منهم ومناقشته وتمحيصه من خلال المداخلات والتفاعلات للوصول في النهاية إلى قرار موحد في القضية

(١) راجع: د. شعبان إسماعيل، الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، ص ٤٢-٤٦، ود. وهبه الزحيلي، الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، ص ١٦-٢٣، ود. صالح بن حميد، الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر، ص ٢٤-٢٨.

المطروحة مبني على نظر ثاقب وإلمام واسع بدقائقها، مع مراعاة النصوص الشرعية والقواعد المقررة والمقاصد العامة للشرعة.

ولكن رغم ما تقوم به كل تلك الجامعات والهيئات؛ فإنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد، كما تحتاج إلى شيء من التطوير والتنسيق فيما بينها؛ لكي تنهض بمهمتها، وهذا ما سنتطرق إلى بيان شيء منه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: دراسة نقدية لواقع مؤسسات الاجتهاد الجماعي:

المطلب الأول: ميزات الاجتهاد الجماعي:

تتجلى مميزات مؤسسات الاجتهاد الجماعي، من خلال ما تحققه من أمور أبرزها^(١):

١- تحقيق مبدأ الشورى:

فالشورى ضرورية في الاجتهاد الجماعي وذلك بغية تمحيص الأفكار ومناقشة الآراء وبذلك يتحقق أمر الشارع الداعي إلى الشورى من ذلك قول الله تعالى: **ثُمَّ لَئِنْ كُنْتُمْ ثِقَاقًا**^(٢)، وقال تعالى: **ثُمَّ لَئِنْ كُنْتُمْ ثِقَاقًا**^(٣).

٢- تحقيق الدقة والإصابة في الوصول إلى الحكم الشرعي:

فالاجتهاد الجماعي باعتبار رجوعه إلى مجموعة من العلماء المجتهدين يتميز عن الاجتهاد الفردي بكونه أكثر استيعاباً وإلماماً بالمواضيع المطروحة وأكثر شمولاً في الفهم مما يجعل الحكم أكثر دقة وإصابة لأن رأي الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد مهما علا قدره في العلم.

٣- إن الاجتهاد الجماعي يعوض عن عدم قيام الإجماع:

أي: يمكن للاجتهاد الجماعي أن يسد الفراغ الذي يحدثه غياب الإجماع أو غياب الاجتهاد الفردي كذلك، فإذا كان اتفاق كل المجتهدين الذي هو أساس الإجماع يكاد يكون متعذراً

(١) د. عبد المجيد السوسوة، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، ص ٧٧ وما بعدها، د. شعبان إسماعيل،

الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، ص ٦١ وما بعدها.

(٢) سورة الشورى: آية (٣٨).

(٣) سورة آل عمران: آية (١٥٩).

فإن اتفاق أكثرهم لن يكون كذلك، وهو ما جعل بعض العلماء يذهبون إلى أن الإجماع بالمعنى الأصولي لم يتحقق في تاريخ الإسلام، وإنما الذي تحقق هو الاجتهاد الجماعي.

٤ - إن الاجتهاد الجماعي كفيل بالوصول إلى حلول شرعية لكل المستجدات:

من المعلوم أن النصوص الشرعية لا تغطي كل الوقائع، والاجتهاد هو الذي يتولى أمر النوازل التي لم يرد بحكمها نص شرعي، وإذا كانت هذه المستجدات تحيط بها مجموعة من الملابسات ولها صلة بقضايا وعلوم أخرى مما يحول دون إدراك كل جوانبها من طرف فرد واحد مهما بلغ علمه، فإن الاجتهاد الجماعي هو البديل الذي يمكن له أن يتوصل إلى الحلول الشرعية لهذه المستجدات كما يمكنه أن يربح بين الآراء المتباينة وأن يتناول القضايا المتغيرة بتغير الأحوال، وهو بذلك يحول دون توقف الاجتهاد وبقية من الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الفرد نتيجة التكامل الموجود بين أعضائه.

٥ - أهمية الاجتهاد الجماعي في تحقيق وحدة الأمة:

إن الأمة الإسلامية اليوم في أمس الحاجة إلى توحيد رؤيتها للأمور ومعالجة قضاياها والتحديات التي تواجهها، ولن يتأتى لها ذلك إلا بحلول نابعة عن رؤية جماعية تسعى إلى جمع الكلمة والتوحيد، بعيداً عن الفرقة والأفكار المشتتة المتضاربة.

لذلك كان خيرُ طريق للوحدة اليوم الاجتهاد الجماعي في مجلس شورى عالمي يضم خيرة علماء الأمة من جميع بلدان العالم الإسلامي، فيه تُناقش القضايا العامة وتتخذ المواقف الحكيمة، لأن المجمع الواحد هو الذي يجمع ويوحد، فليس الهدف منه استنباط الحكم الشرعي فقط، بل دفع الاضطراب الذي يمكن أن يقع فيه الناس نتيجة الاختلافات التي تنتج من تعدد المجامع الفقهيّة.

فإذا سار علماء الأمة وحكامها في هذا الاتجاه، يشهد الواقع الإسلامي تحقيق مقصد الوحدة والتضامن، وتحقيق الحق والسلام على المستوى العالمي.

ولذلك فإنه يمكن للاجتهاد الجماعي أن يكون أحد المسالك المؤدية إلى توحيد كلمة الأمة واتحاد رؤيتها فيما يحل بها من مشاكل والحيلولة دون التفرق في الأفكار والنشئت في الآراء والتضارب في الأحكام، لأن الرأي الجماعي الذي يهدف إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف هو الذي يوحد الأمة ويحقق هذا المطلب الشرعي.

كما أن حكام الدول الإسلامية وساستها الذين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية يقتنعون بقرارات وفتاوى الاجتهاد الجماعي، ويبينون عليها أنظمتهم وقراراتهم، أكثر من فتاوى الاجتهاد الفردي.

وأيضاً، فإن عامة المسلمين يقتنعون بقرارات وفتاوى الاجتهاد الجماعي ويطمئنون لها أكثر من فتاوى الاجتهادات الفردية.

المطلب الثاني: عوائق مؤسسات الاجتهاد الجماعي:

إن الحديث عن أهمية الاجتهاد الجماعي المنظم في النوازل وترجيحه على الاجتهاد الفردي لا يعني بالضرورة تركية مؤسساته القائمة اليوم، فإن الناظر في واقعها يلحظ وجود جوانب من القصور والخلل تحول دون أداء المهمة المناطة بها على الوجه الصحيح، ولعل أهمها ما يلي^(١):

١- عدم استقلالية كثير من هذه المؤسسات، وخصوصاً مجالس الإفتاء في الدول الإسلامية، فإنها في الغالب مسيسة، وللدول سلطة ظاهرة في أنظمتها وآلية اختيار أعضائها، والمسائل التي تحال إليها.

٢- الآلية التي يتم بها اختيار الأعضاء.

فإن المتأمل في واقعها يجد أن اختيار أعضاء مؤسسات الاجتهاد الجماعي المحلية منوط بالسلطة الحاكمة، فهي التي تعين العضو أو تعفيه.

ولا شك أن في هذه الآلية خللاً ظاهراً ينعكس على أداء هذه المؤسسات، ويمكن أن يقبل هذا في أي شيء إلا في باب الاجتهاد، فإن المجتهد لا يعطى هذه الصفة بالتعيين، ولا بكونه ممثلاً لهذه الدولة أو تلك، وإنما هي رتبة يبلغها من توفرت فيه الشروط التي حددها الأصوليون، إذ الأصل في المجتهدين أنهم أعلام يعرفهم القاصي والداني، ولذا فينبغي أن ينتخب أعضاء هذه المؤسسات من خلال تركية أهل الحل والعقد والجامعات الشرعية ومراكز البحوث وفق ضوابط تضمن اختيار العضو المناسب الذي تبرا الذمة بتقليده، دون اعتبار للعوامل السياسية أو غيرها.

(١) د. أحمد الضويحي، النوازل الأصولية، ص ٦٤ وما بعدها، د. شعبان محمد إسماعيل، الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، ص ٧٣ وما بعدها، ومحمد الزحيلي، تنظيم الفتوى (أحكامه - آلياته)، د. ص ٣٣ وما بعدها.

٣- ضعف الإمكانيات في بعض هذه المؤسسات:

حيث تعاني بعض المؤسسات من قلة الدعم المادي، وضعف المكافآت والحوافز، ولا يوجد في أغلب هذه المؤسسات -حسب علمي- مراكز معلومات مرتبطة مع المؤسسات المماثلة والجامعات والمكتبات ومراكز البحوث.

ولم تستفد أغلب هذه المؤسسات من التقنية الحديثة كما يجب، فلا تزال أعمالها تدار بالوسائل التقليدية، ولا يزال التعاطي مع الوسائط الإلكترونية يسير بخطى خجولة.

٤- عدم وجود مراكز بحوث مساندة:

تفتقر أكثر مؤسسات الاجتهاد الجماعي في العالم الإسلامي إلى وجود مراكز بحوث متخصصة تابعة لها يناط بها دراسة المسائل التي تعرض على هذه المؤسسات وتزويدها بما تحتاج إليه من البحوث والدراسات المستفيضة، وهو أمر في غاية الأهمية، خصوصاً وأن الحوادث الجديدة تحتاج إلى دراسات عميقة، نظراً لأن أغلبها يتصف بالإشكال والغموض.

٥- قلة الاجتماعات، والتباطؤ في اتخاذ القرارات:

فإن المتابع لعمل هذه المؤسسات يلاحظ قلة الاجتماعات، والتأخر في إصدار الفتاوى والأحكام.

وما من شك في أن هذه الآلية تسهم في عدم مواكبة هذه المؤسسة للنوازل، خصوصاً وأن هذا العصر يشهد تسارعاً مذهلاً في الحوادث والوقائع الجديدة في كافة الجوانب التي تمس حياة المسلمين، وتباطؤ هذه المؤسسات في النظر في هذه القضايا يلحق بالناس حرجاً ومشقة لا تخفى، ويعد إخلالاً بالأمانة التي أنيطت بها.

٦- التعقيد الإداري:

إن تنظيم الفتوى عن طريق جهاز إداري كثيراً ما يؤدي إلى تعطيلها بسبب الإجراءات المعقدة والكثيرة التي يتوجب السير عليها، مما يؤدي إلى البطء والتأخير في إصدار الفتاوى، وقد يتهيب كثير من الناس من الذهاب إلى دائرة الفتوى، وقد يتردد، وقد يكون ذلك حائلاً بينه وبين طلب الفتوى، وقد تحول القيود الإدارية بين المستفتي والرغبة في الفتوى أو الحرص عليها.

٧- التكرار والازدواجية:

فالتكرار والازدواجية في عمل هذه المؤسسات؛ لعدم التنسيق بينها، وإن وجد في بعضها فلا يوجد في الكل، وهذا يؤدي إلى ضياع الجهد الذي يبذل من العلماء.

ومن أمثلة ذلك: موضوع فوائد البنوك الربوية بحث في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره الثاني المنعقد في القاهرة في شهر المحرم سنة ١٣٨٥هـ.

كما بحث في المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة في مكة المكرمة في الثاني عشر من شهر رجب سنة ١٤٠٦هـ.

كما بحثه المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره التاسع المنعقد في (أبو ظبي) بدولة الإمارات العربية المتحدة في شهر ذي القعدة سنة ١٤١٥هـ.

٨- أن ما يتوصل إليه من أحكام في هذه المؤسسات لا يأخذ صبغة الإلزام في تطبيقه من جميع الدول، وإنما هي مجرد محاضر للاجتماعات تحفظ لدى الأمانة العامة للمؤسسة، ينشر منها ما تراه الأمانة العامة صالحاً للنشر بالوسائل المختلفة، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات أشبه بالمركز الثقافي للبحوث الفقهية، وليست مؤسسة تشريعية للأمة تلزم الجميع بتطبيقها.

المطلب الثالث: الاجتهاد الجماعي واستشراف المستقبل:

عرفنا في المبحث السابق بعض العوائق التي جعلت هذه المؤسسات لا تقوم بدورها كما

ينبغي، وبالعلاج هذه العوائق يتحقق الهدف المنشود منها، وذلك من خلال ما يأتي^(١):

١- زيادة أعضاء المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء بصورة متكاملة، بحيث تضم الفقهاء والعلماء

المتخصصين في الفقه والأصول والمقاصد الشرعية والقضاء والتفسير والحديث والسياسة

الشرعية، بالإضافة إلى العلوم الحديثة التي لها صلة بالأحكام الشرعية، كالطب والاقتصاد

والشؤون الدولية، والتربية والنفوس والاجتماع، وما إلى ذلك من العلوم الإنسانية، نظراً

للتطور الهائل الذي طرأ على الحياة وغير شكلها بصورة ملحوظة.

٢- زيادة دورات هذه المؤسسات حتى تكون على صلة بما يجري في المجتمع، وعدم ترك

الفرصة للأدعياء بتغطية ما يهم المسلمين بصورة غير صحيحة.

٣- إصدار مجلة شهرية بثمان رمزي، تتضمن نشر البحوث والقرارات والتوصيات التي تصدرها

هذه المؤسسات.

٤- إنشاء قناة خاصة تحت أي مسمى تكون مهمتها: توضيح صورة الإسلام الصحيحة، والرد

على الدعاوى الكاذبة التي تسى الإسلام، بالإضافة إلى نشر كل ما يصدر عن هذه

المؤسسات بصورة مستمرة مثل نشرات الأخبار، وتعاد في أوقات مختلفة.

٥- الاستقلالية، ونعني بذلك، استقلالية هذه المجامع استقلالية تامة، وعدم استسلامها

للضغوط التي من الممكن أن تمارس عليها من الخارج، وينبغي على كل مجمع فقهي أن

(١) د. شعبان إسماعيل، الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، ص ٧٧، سعد السبر،

المجامع الفقهية والهيئات الشرعية في العالم الإسلامي دراسة عامة، ص ١٠ وما بعدها.

يكون مستقلاً برأيه، وأن يتصف بحرية الكلمة فعلاً، سواء في المسائل الفقهية البحتة أم التي لها علاقة بالسياسة أو الاقتصاد أو نحو ذلك.

وبتحقق ذلك بما يأتي:

أ- استقلاليتها من حيث إنشائها وتمويلها مالياً، فالطريق الصحيح في إنشاء مجمع فقهي؛ هو الطريق الشعبي الإسلامي، الذي يعتمد في تمويله وتنفيذه على الجهود الشعبية والعلمية غير الرسمية كي تبتعد هذه المؤسسة العلمية الدينية العظمى عن شبهة الوقوع تحت نفوذ الحكام، ولتشعر جماعة المسلمين بمسؤوليتها عن هذا الواجب الكفائي الكبير. ثم يبين طريق تمويل المجمع الفقهي وذلك من خلال لجنة يتمتع أصحابها بالثقة والأمانة تستشير هم الشعوب الإسلامية للإسهام في تمويل دوري دائم، وإنشاء أوقاف كافية لتغذيته بموارد ثابتة، فعندئذ يصبح تمويل المجمع الفقهي ميسوراً بالطريق الشعبي، وهذا هو الأولى، وفي حال تمويلها من قبل سلطة معينة فيجب أن يكون لهذه المجمع كامل الحرية في إدارتها وإصدار قراراتها وأن لا يمارس عليها أي نوع من أنواع التأثير.

ب- استقلاليتها من حيث اختيار أعضائها: فينبغي أن تستقل المجمع الفقهية في اختيار أعضائها فيكون اختيار الأعضاء الجدد بقرار من المجمع نفسه، وفق ما يرتئيه من معايير، دون الرضوخ لأي نوع من الضغوط الخارجية في الاختيار.

ج- استقلاليتها في إصدار القرارات وإعلانها.

د- استقلاليتها في الإعلام ونشر قراراتها وبياناتها دون أن تخضع لأي نوع الرقابة.

المراجع

- ١- إسماعيل، شعبان محمد، الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى وضوابطها، المجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٢- الأشقر، عمر سليمان، تاريخ الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩١م.
- ٣- ابن حميد، صالح، الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى وضوابطها، المجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٤- خليل، عبد، الاجتهاد الجماعي وأهميته في العصر الحديث، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد (١٠).
- ٥- الزحيلي، محمد، تنظيم الفتوى (أحكامه - آلياته)، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى وضوابطها، المجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٦- الزحيلي، وهبة، الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى وضوابطها المجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٧- سانو، قطب مصطفى، قراءة تحليلية في مجالات الاجتهاد الجماعي المنشود، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد ٢١.
- ٨- السبر، سعد بن عبد الله، المجامع الفقهية والهيئات الشرعية في العالم الإسلامي، دراسة عامة، بحث منشور على موقع صيد الفوائد على شبكة الانترنت.
- ٩- ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، ت محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- ١٠- الشرفي، عبد المجيد السوسوة، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، كتاب الأمة (٦٢)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١١- الضويحي، أحمد، النوازل الأصولية، بحث منشور على موقع الشبكة الفقهية (الملتقى الفقهي) على الانترنت.
- ١٢- القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار المغني، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٣- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ت محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٤- المالقي، أبو القاسم ابن رضوان، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، ت د. علي سامي النشار دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٥- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.